

التفسير المدرسي في إنتاج المفسرين الجزائريين

SCHOOL INTERPRETATION IN THE ACQUISITION OF ALGERIAN INTERPRETERS

St. Djelloul BELHADJ

الباحث: جلول بلحاج

University of TLEMCEM

جامعة تلمسان

Djelloulogbi46@hotmail.com

Accepted:	2020/01/21	قبل للنشر:	Received:	2019/03/04	استلم:
-----------	------------	------------	-----------	------------	--------

ملخص:

التفسير المدرسي شكل ظهر قديما واستمر عصورا طويلة في دروس وكتب التفسير، يركز خصوصا على إدراج مباحث العلوم المختلفة من لغة ونحو وبيان، ومباحث كلامية، وفقهية، واصطلاحات صوفية... يكثر فيها تقرير الحجج والبراهين العلمية، وتحديد موضوعات الدرس التفسيري، وتكون محكمة غالبا بمذهب المفسر الكلامي أو الفقهي أو الصوفي قلّ ما يخرج عنه المفسر المنتمي. وقد ظهر ذلك في تدريس الطبقات العليا من طلاب المدارس، وفي اختصار الكتب المشهورة كالكشف وحواشيه... وفي الجواب عن إشكالات استعصت على كبار علماء فترة ما، والتعقيب على أجوبة في نفس الموضوع... والملاحظ أن ذلك كان عند السّنة كما هو عند الإباضية، وأيضا كان شرقا وغربا وفي نفس الفترة وبنفس الوتيرة تقريبا. وكثيرا ما كانت درجة التخصص فيه عائقا كبيرا أمام قارئ التفسير العادي بل حتى بعض المتخصصين؛ مما استدعى نقدا قلل من حدة اللجوء إلى هذا

الشكل من التفسير لأغراض تتعلق بتوظيف التفسير لأجل إستحداث إصلاحات في تفاصيل الحياة الإسلامية المتعاصرة...

الكلمات المفتاحية: تفسير؛ تخصص؛ علم كلام؛ مذاهب؛ فقه؛ نحو؛ تصوف.

Abstract

This kind of interpretation is not recent in the Algerian inheritance of interpreters. It was present in all courses and books of interpretation, they focused on: language, mental sciences

Keywords : Interpretation; Specialization; Theory; Doctrines; Language; Sufism.



التمهيد:

إذا كان من المعروف أن التفسير منه ما هو بمأثور الرواية أساسا ومنه ما هو بالرأي تبعا لذلك، وكان منه التفسير المذهبي كلاميا كان أو فقهيا أو صوفيا... فإن شكلا آخر من التصنيف يمكن اعتماده والإشارة إليه، وهو أن درجة التخصص في التفسير قد مكنت من ملاحظة الفرق بين تفسير يوجه أساسا إلى شريحة علمية، ذات تحصيل علمي ممتاز في تخصصات الثقافة الشرعية... يركز غالبا على مواضع تكثر أو تقل يسلط عليها أكبر قدر ممكن التحليل والعليل والتدليل، وقد يكون الموضوع محل الدرس ذا طابع لغوي بياني تستعرض فيه مباحث النحو والصرف وتحديد مدلولات المفردات والجمل، وقد يكون ذا مضمون كلامي يركز فيه على مقررات العقائد، ويجري فيها المنطق السائد فيها حتى أن القارئ يلاحظ وبوضوح أن الفن عقائد لا تفسير، وقد يكون الموضوع ذا طبيعة فقهية تجري فيه مباحث الأصول وقواعد الأحكام، وتقدير المسائل وتحرير الدلائل كما يقال. وتكثر نسبة الأقوال والاجتهادات لأصحابها فإذا الميدان كتب الفقه لا غير وهكذا... وقد يهدف المفسر إلى التخلص من جملة ذلك ويقتصر على الضروري منه ويهدف أساسا إلى بيان مقاصد القرآن وتسجيل التوجيهات المستخلصة من موضوع الآيات والسور القرآنية من أقرب طريق بغرض معالجة قضايا ذات هدف إصلاحي...

الموضوع:

من المناسب تحديد المقصود بالتفسير المدرسي، وما مدى دقة نسبته إلى مصطلح «المدرسة»، وما مفهوم المدرسة هنا تعدد أو كان واحدا. مع بيان نشأة هذا اللون من التفسير عند المفسرين الجزائريين خاصة.

1 - تعريف التفسير المدرسي ونشأته: تذكر كتب الفلسفة والمناهج تعريفات لمصطلح «المدرسي» تساعد على تحديد المنظور المعرفي للمفردة، ففي بعض المعاجم الحديثة مثلا «يطلق المدرسي

على سبيل الزاوية على كلّ بحث يتصف بالصورية الشديدة كالمبالغة في تقسيم المسائل وتفصيلها، وتفرعها من الأصل، والإكثار من التجريد والاستدلال اللفظي⁽¹⁾. وهذا الشكل من المعالجة والتناول للتفسير هو الغالب في القرون المشار إليها، ويبدأ نوعاً ما بداية من نصوص نقلت عن أحمد بن إدريس البجائي (740هـ/1339م)⁽²⁾، وأخرى عن المَقَرِّي الجد (757هـ/1356م)، وكذا ما في تقييد البَسِيلِي (830هـ/1428م) لتفسير شيخه ابن عرفة... وهو يعكس طبيعة الدرس التفسيري الذي كان يتلقاه الطالب الجزائري في مراحل التعليم العليا، والذي كان المفسر مكلفاً بتدريسه في المعاهد العلمية بعد أن يكون من المفترض أنه قد تأهل هو والطالب لذلك.

وفي نص ثاني «ويطلق المدرسي أيضاً على كل رجل يتصف بالعقلية المدرسية ويرغب في التقيّد بالآراء التقليدية، ويخضع لسلطان القدماء، ويتقاعس عن تجديد نفسه بتجارب الحياة»⁽³⁾. وهو ما يفسر أن المفسرين على هذه الشاكلة لم يخرجوا عما قيل في جميع مباحث التفسير، وفي مختلف الآراء الواردة فيه، قصارى الأمر أن المفسر يختار قولاً على قول مما هو مدون بالأسماء والتأليف. وليس ذلك مقصوداً على مقررات سابقة في مجال ما بل وجد ذلك عاماً في العقيدة الأشعرية أو الإباضية، وفي مذهب مالك بن أنس في الفقه أو جابر بن زيد⁽⁴⁾، أو في اصطلاحات الصوفية الموروثة عن أبي القاسم الجنيد⁽⁵⁾، أو أبي الحسن الشاذلي⁽⁶⁾...

(1) المعجم الفلسفي، عبد الرحمن مرجحاً (المكتبة العصرية، بيروت، 1982م) 359/2.

(2) أحمد بن إبراهيم البجائي، من أكابر فقهاء المالكية، توفي بعد (840هـ / 1436م). معجم أعلام الجزائر: 32.

(3) المعجم الفلسفي، المرجع نفسه. 359/2.

(4) جابر بن زيد الأزدي البصري، من فقهاء التابعين، بل من أئمة الإباضية. من أهل البصرة (93 هـ / 712م). الأعلام للزركلي (2/ 104).

(5) الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي: من كبار الصوفية ومنظريهم، ولد وتوفي ببغداد (297 هـ / 910 م). الأعلام للزركلي (2/ 141).

(6) علي بن عبد الله الشاذلي المغربي، أبو الحسن: من كبار المتصوفة المغرب، رحل إلى بلاد المشرق فحجّ ودخل بالعراق. ثم سكن الإسكندرية. وتوفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج (656 هـ / 1258 م). الأعلام للزركلي (4/ 305).

- نشأة التفسير المدرسي: لم يجر التفسير على نمط واحد لا يختلف، بحيث يتكرر باختلاف التفاسير والمفسرين، ولا يتغير باختلاف الزمان، واتجاهات التفسير؛ بل الملاحظ أن التفسير بمرّ العصور ونتيجة ضرورات طارئة قد جد منه شكل أصبح ميدانا للتأليف، والتدريس الذي ينهج نهج الدرس العلمي في تناول آيات القرآن الكريم وسوره.

وإذا كان التفسير قد بدأ أثريا وفي لغة ومباحث في متناول المطالعين نسبيا، فإنه وبداية من القرن الخامس أخذ ينحو إلى التخصص، أسوة بسائر علوم أهل الإسلام، وتناوله العلماء درسا علميا متخصصا للطبقات العليا من طلبة العلم، وكان درسه فرصة لاستعراض المباحث الدقيقة من سائر العلوم التي لها بالتفسير صلة، بل انتهى الأمر بالمفسرين إلى حشر ما لا صلة له بالتفسير.

وأضحى التفسير قوالب جامدة تتكرر فيها المباحث المعرفية، وكانت الحواشي ميدانا واسعا لذلك الجمود، وأصبحت ترى نفس أسماء المفسرين كالزنجشيري، والبيضاوي، والإيجي والتفتازاني... وبالمغرب ابن عرفة والبسيلي، وأبي يحيى الشريف وابني الإمام عيسى وعبد الرحمان... وأصبح من المتعسر على غير المتخصص أن يدرك ما يكتب في تأليف التفسير، وأيضا ما يدرس في مجالسه. وهذا لا يعني أن التفسير في المساجد بالشكل الذي يصلح لعامة المؤمنين قد انقطع، لكن التدوين اقتصر على هذا الشكل الذي أجعل له مصطلح «التفسير المدرسي».

وإذا حاولنا تتبع خط السير لهذا اللون من التفسير، نجد أنه يتكرر عند ابن مرزوق الحفيد (842هـ/1438م) في تفسير سورة الإخلاص على طريق الحكماء، كما يظنّ من عنوانه، وبعض النصوص التفسيرية عنه. وكذلك عند ابن زاغو (845هـ/1441م)، وتعقيبات أبي الفضل التلمساني على أجوبة المقرئ التفسيرية، سيأتي الكلام عليها... وأيضا في بعض النصوص عن مفسرين جزائريين كما يفيد كتاب المعيار للونشريسي، وبعض النصوص التفسيرية عن أبي الفضل العقباني، وكذلك في اختصار السنوسي لحاشية التفتازاني على الكشف...

وقد حاول الشيخ الثعالبي أن يقلل من حدة هذا الشكل من درس التفسير، في اختصاره لا تفسير ابن عطية، وما أضافه من الزيادات التفسيرية فجاء كتابه الجواهر الحسان في تفسير القرآن قريبا من مدارك القارئ العادي، وكذلك حاول المغيلي⁽¹⁾ في تفسير سورة الفاتحة. وتقلل الشيخ أبو راس الناصر (1246هـ / 1831م)⁽²⁾ من نط التفسير المدرسي نسبيا فيما وصل إلينا من كتاب الإبريز، غير أن الأمر عاد بصورة واضحة في تفسير يحيى الشاوي (1096هـ / 1691م) في المحاكمات بين الزمخشري وأبي حيان، وتفسير سورة العصر للأمير المالكي، والمواقف للأمير عبد القادر (1298هـ / 1883م)، وانتهى الحال تقريبا بتفاسير الشيخ محمد بن يوسف اطفيش (1332هـ / 1912م) فقد جاءت في عمومها موغلة في التخصص بما لا يترك فرصة للقارئ متوسط المدارك أن يتابع كلام المفسر، ويلم بمقاصد التفسير.

وبخلاف ذلك شهد القرن العشرين ومنذ البداية محاولات جادة وناجحة في التخلص من هذا اللون من التفسير، وخرجوا بالتفسير عن دائرة التخصص إلى الدائرة العامة بحيث يأخذ المفسر في الاعتبار المدارك المتاحة للمثقف الحديث، دون أن يفقد التفسير طابعه العلمي، ويتخلى عن قواعد التفسير المعروفة، مع بعض التخفف من شروط المفسر القديم.

2 - محددات التفسير المدرسي:

أ - التخصص الدقيق: لعل من أهم خصائص هذا اللون من التفسير بعد استعراض جملة من إنتاجه في ظروف مختلفة، وعند مفسرين متنوعين شرقا وغربا، هو التخصص العلمي الدقيق، إذ كان المفسر ذا شخصية علمية بكفاءة عالية في العربية وتوابعها، وفي الفقه بمذاهبه، وفي فنون علم الكلام

(1) المغيلي: محمد بن عبد الكريم المغيلي، فقيه ومفسر، ومجاهد ضد يهود توات في النازلة المشهورة. توفي (909هـ) الأعلام للزركلي: 216/6.

(2) أبو راس الناصري فقيه ومفسر، وقاض جزائري من أهل معسكر بأرض الجزائر، رحل إلى المشرق ودرس قليلا بالأزهر. توفي (1238هـ). الأعلام للزركلي: 18/6.

وفرقه، وربما في التصوف واصطلاحاته... وهو ما يفسر لنا الكم الهائل من مباحث العلوم السابقة بأدق أنواع العرض والتحليل، وقوة تقرير الدلائل وحجج المسائل.

وفي نصوص تنتمي إلى القرن التاسع عند شخصية مرموقة في التفسير والعلم الشرعي عموماً كأبي يحيى الشريف (826هـ)، قد نقل الونشريسي في المعيار المعرب أنه سئل «عن وجه جعل الزمخشري ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: 01] معطوفاً على محذوف تقديره خلَقها لا على ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: 01]؟ فأجاب: وجهه أن قوله ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ تفسيرٌ لقوله ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾؛ فإن خلَقَ الناس من نفس واحدة يتفكر العقل فيه بديهة، فجاء قوله ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ تفسير الجملة؛ فلذا جعله الزمخشري معطوفاً على محذوف. وقال أبو حيان: إنما عطفه على محذوف؛ لأن مذهبه أن الواو ترتب، فلو عطفه على الظاهر لما صح له. وهذا بعيد من مراد الزمخشري»⁽¹⁾. وفي النص المذكور يجري توضيح قضية نحوية تضمنتها الآية المذكورة، وعرض فيها ما قاله الزمخشري، وما أجابه به غيره إذ كانت المسألة مما تتجاوزها الأنظار، ويتعدد فيها التوجيه. وقد أجاب أبو يحيى بما تراه في النص. ويلاحظ أيضاً شيوع المباحث النحوية حتى أنها أخذت حيزاً مهماً في التعليق على الآية.

وفي النص التالي يتوجه السؤال إلى نكتة بلاغية تضمنتها الآية الكريمة، وهي سبب إسناد الفعل إلى ضمير العظمة دون إسناد الفعل المجاور إلى غير الضمير المذكور. ونص ما ذكره الونشريسي «وسئل عن قوله تعالى ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ﴾ [الصافات: 142]، وقوله سبحانه ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [الصافات: 145]. فقيل له لم خص النبذ بالإسناد إلى ضمير العظمة دون الالتقام؟ فأجاب: بأن قال لأمرين الأول النبذ نعمة ظاهرة فناسب ذلك إسناده إلى ضمير العظمة، بخلاف الالتقام. الثاني: أن النبذ من الحوت بعد الالتقام أشد غرابة من الالتقام ابتداءً، فكانت شدة الغرابة مناسبة للتخصيص بضمير العظمة»⁽²⁾.

(1) المعيار المعرب للونشريسي. (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 02، 1085م) 158159/11.

(2) المعيار المعرب، المصدر نفسه 159/11.

والإشكال على ما يبدو لما لم يقل «وألقمناه الحوت» وقال: (فنبذناه)، مع أن ظاهر الأمر أن الحوت أو البحر هو الذي نبذه. وهذه النكتة وإن كانت قريبة من القارئ المتوسط إلا أن الإكثار منها، يجعل التفسير خارج متناول القارئ العادي.

وفي النص التالي نجد مستوى أقل تخصصاً، فعند الشيخ ابن زاغو يتضح التناول المدرسي بشكل أقل حدة من خلال النصين التاليين لكنه وفي كليهما، ينتمي إلى هذا النمط الدقيق من التفسير، أو قل التوجيه المنطقي لدلول الآية. فقد ورد في المعيار أن السؤال وجه أصلاً لأبي يحيى، ولكنه على عادة المشايخ فإنهم يفتحون باب الجواب، ويشجعون عليه من حضر من خيار الطلبة أو الأقران. وقد كان الذي أجاب عن السؤال هنا هو ابن زاغو. ونص السؤال والجواب: «مسألة من كلام شيخنا الفقيه العالم العَلَم المحقق سيدنا أحمد بن زاغو رحمه الله نصّها بعد الحمدلة والتصليّة: أما بعد فإنه ورد على سيدنا الإمام العالم الصدر الحجة شريف [العلماء] وعالم الشرفاء سيدنا ومولانا أبي يحيى بن سيدنا الشيخ الإمام العامل العلامة الكبير الشهير سيدنا ومولانا أبو عبد الله الشريف التلمساني أدام الله له العزّ الأكمل، ووالاه الصنع الأجل من بعض الفضلاء سؤالان اثنان ضمتهما رقعة واحدة.

أحدهما: عن الحكمة في تقديم السمع على البصر في غالب التنزيل وذلك نحو أربعين آية، وتقديم البصر على السمع في السير منه، وذلك نحو ثلاث آيات خاصة اثنان من آخر سورة الأعراف، وآية من سورة السجدة.

وثانيهما: في قوله تعالى ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الزخرف: 45]، كيف أمر صلى الله عليه وسلم بسؤال من قبله من الرسل، وقد انقضوا قبله بأعْصُرٍ. فهل يصح أن يكون ذلك قد وقع ليلة الإسراء انتهى؟⁽¹⁾. والسؤال كما هو ظاهر ليس من قبيل الأسئلة النحوية أو الصرفية، أو من قبيل مباحث الكلام المباشرة، بل هو سؤال وجيه ووارد عن وجه الحكمة المتضمنة في الآية المباركة،

(1) المعيار العرب، المصدر السابق 12 / 326.

وهو من صلب التفسير. وزيادة على هذا فإن الإجابة عنه من المستوى المتاح عموماً، وإن كان لا تمس إليه حاجة قارئ القرآن.

ويفيد النقل تحويل السؤال إلى من حضر ففيه: «فألقى الشيخ رضي الله عنه ذلك إلى من حضر مجلسه الكريم من تلاميذه، وأفادهم فيه من العلم ما تنشرح به الصدور، وتقر به العيون. فانتدبت أولاهم بخدمته، وأعظمهم انغماساً في بحر نعمته إلى النيابة عن قلمه الأعلى ليحوز من قداحه المحللة القدح الملقى، وليؤدي شيئاً من شكر النعم، ويقوم بوظيف من واجب الخدم خارَ الله له ولطف به، فوق في هذا المسطور بعض ما فتح الله به على الشيخ في المجلس المذكور، وعلى الله سبحانه المعتمد، ومن فضله ثم من ذي الهبة السابقة المستمد:

وإن قدم السمع على البصر كما في الثلاث الآيات الواقعات في السؤال، وفي نحو ثمانية مواضع أخرى استدركنها على السائل اثنان في المائدة واثنان في هود، واثنان في الكهف وواحد في بني إسرائيل، وواحد في الشعراء على نظر فيه. وفي جملة من نحو عشر مواضع أخرى يطول ذكرها فذلك لأن المقام اقتضى مزيد اهتمام بأمر البصر على ما تأصل للسمع منه حتى أخرج الكلام به على خلاف مقتضى الظاهر، وللسؤال فيه: يجوز تأخر السمع زيادة في تفضيله كما إذا كان الكلام على أسلوب الترقى»⁽¹⁾. وليس من الغرض هنا التعقيب على ما أجاب بها المفسر المذكور، وإنما الغرض أنه شكل من التفسير قد بدأ منذ عهد الزمخشري، وتأثر به كثير من المشاركة والمغاربة على عادة المفسرين في تقليب وجوه النظر في الدلالات للآيات الكريمة سواء من جهة البلاغة أو الفقه... وهي في كل ذلك تتطلب شيئاً من الإمام بمقادير من العلوم ووسائل النظر، وهي ما أشار إليه المجيب في قوله: «ومن قام على ما أسلفنا من المقدمات والاعتبارات وكان له من الاقتدار ما يتصرف به في هذه المناحي سهل عليه العثور على النكت واللطائف الموجبة؛ لإخراج الكلام على مقتضى في كل مقام مقام. فقد ذللنا له الطريق ودللناه على التماس الرفيق، فإن أراد مزيداً من التوفيق وفتح باب آخر من التحقيق؛ وتشوفاً

(1) المعيار للونشريسي، سؤال لابن زاغو في التفسير 326 / 12.

إلى التفصيل بالتصوير والتمثيل فرعنا له بذلك في بعض المسائل وليكون ذلك في الثلاث الواقعة في سؤال السائل وعلى الذكي أن يحدو على مثال ما يلقي إليه وينسج على منواله. والله المستعان.⁽¹⁾ وإنما أطلت بجلب النص لعدم تيسره في غير معيار الونشريسي ولتكتمل الصورة المختارة.

ولما كان ما أجاب به ليس قاعدة نهائية لا يخرج عنها اعتباراً، استدرك على ما قرره استثناء لبعض الآيات التي توهم خلاف ما يضبط الأمر بنظر المفسر المذكور، وشرع في توجيه هذا المستثنى ليحافظ على الضابط المقرر، فأجاب عنه بقوله: «أما قوله تعالى ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [سورة الأعراف: 195] الآية؛ فالظاهر أن المقصود منها توضيح شأن الكفار من رتبة العقلاء إلى رتبة البهائم أولاً، ثم إلى أنزل منها ثانياً. فذكر أولاً القلوب؛ لأنها أسُّ الحواس وعنصر الإدراك، ثم سلب عنهم فقههم بها فساووا⁽²⁾ ما هو بهذه الصفة من المخلوقات وهو الأنعام، ثم ذكر ثالثاً الآذان وسلب عنها السمع المعتبر في حق العقلاء فساووا بسلبه الأنعام أيضاً؛ والمعنى لهم قلوب كقلوب البهائم وأعين كأعين البهائم، وآذان كأذان البهائم. وقدم البصر على السمع؛ لأن النظر في حق الموجودات البهيمية إذ تميز معظم المنافع والمضار من أكل وشرب... وغير ذلك والله أعلم.

وأما قوله تعالى ﴿لَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: 197] الآية فهو كلام في الأصنام، والهمزة للإنكار وأم بمعنى بل، والهمزة والإضراب فيها على جهة الترقى، وأم الأولى شبيهة بواو الازدواج، وكذلك الثانية، والأرجل والأيدي مزدوجة متخاوية⁽³⁾، وكذلك الأعين والآذان هما مدارك الرشد والهداية في الإنسان. ثم إن منفعة الأيدي أعظم من منفعة الأرجل؛ لأن معم⁽⁴⁾ الحرف والمنافع التي هي مناط المعاش. إنما المنزلة كما ذكرنا بالترقي فيما بين المزدوجين الأولين، والمزدوجين الآخرين،

(1) المعيار سؤال لابن زاغو في التفسير 326/12.

(2) في الأصل فساووا.

(3) كذا بالأصل.

(4) كذا بالأصل. ولعلها متعلق أي آلة الحرف...

وفيما بني كل مزدوج وأخيه. والمعنى أن المشركين جعلوا ما يعبدون من جنس ما لا نسبة له في الفضل؛ لأن جماده لا حركة له اختيارية. وعبر عن ذلك بالأرجل؛ لأن المقصود الأعظم منها حركة المشي فليس له رجل يتحرك بها فضلا عن أن تكون له يد يبطش بها. والحيوان يفضل بعضه بعضا بصفة البطش، فضلا عن أن تكون له أذن سامعة يدرك بها عامة وجوه رشده، وهدايته والله أعلم.

وأما قوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: 12]؛ فالمقصود منه والله أعلم بيان فضيحتهم بمعاينة ما كانوا ينكرون، فالمقدم للبصر؛ لأن يوم القيامة هو يوم يرون ما يوعدون. وذكر السمع معه هو والله أعلم على صحة الاستطراد والتتمة فبالأحرى يكون مؤخرا وزمنه إما في الدنيا، فتكون الجملة حالية أي أبصرنا اليوم، كما سمعنا في الدنيا التهديدات والوعيدات، وليس الخبر كالعيان. وأما في يوم القيامة أي أبصرنا العذاب، وسمعنا ما نكره من الخزي والتوبيخ والتقريع والتأنيب، وليس ما يرى من العذاب كما يسمع من الخزي، وقد يفتر عنهم في الخزي ولا يفتر عنهم في العذاب البتة. وههنا جواب آخر يتعلق بالسؤال الجامع لما قدم.⁽¹⁾

ولما كان ما ذكره في السؤال من المعاني التي لا تدرك بغير التدقيق، ولا يحيط بها من لم يسم إلى رتبة التحقيق، وأن ذلك من المتعذر على المطلع البسيط لما يتوقف عليه من الإمام بالعلوم خصوصا منها علم العربية، استدرك في ذلك كله بقوله: «وأما آخر ينبغي أن يتعمده العالم والمدرس في حق كثير من الناس وهو الذين لم يتحققوا بكفاية العلوم في هذه الأعصر، ولم يقوموا عليها وهي العربية والبيان والمنطق والأصول، أو تحققوا بها، ولكن قعد بهم شدة الورع والافتداء بالسلف الماضين عن الخوض في لجج بحار التدقيق، والتغلق في التأويل، وهو ما أشار إليه الإمام محمد بن عطية في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرًا فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 17] الآية قال: إن من الفصاحة العدول عن قانون التكليف والصنعة؛ ولذلك لم يأت بالشر في مقابلة الخير بل جيء بالضر مكانه، وكذلك قوله تعالى ﴿إِنْ

(1) المعيار المعرب، سؤال لابن زاغو. 328/12.

لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تُعْرَى ﴿طه: 118﴾ [الآية فجيء بالجوع والعري وبابه أن يكون مع الظمأ، وقال امرؤ القيس⁽¹⁾:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلدَّةِ **** وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالٍ
وَلَمْ أَسْبِ الرَّاحَ الْكُمَيْتَ وَلَمْ أَقُلْ **** لِحَيْلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالٍ. انتهى.

وبعضه بالمعنى. وعلى هذا فقد يقال: إن تقديم السمع على البصر في مكان وتأخره في مكان آخر من فعل أحد الجائزين؟ والسؤال في مثله دوري ولا يستحق جواباً، ولا ينبغي أن يهضم هذا الجواب فإنه من العلم بمكان. وإذا ثبت علم السلف وعلم المحققين من قدماء العلماء لم تجد فيه اكتراثاً لمثل هذا السؤال، وإنما تخطينا هذا الجواب إلى الجواب الأول؛ لأن أمزجة الناس وعلومهم مختلفة فرب شخص لا يحتاج إلى الجواب وآخر لا يغنيه. الثاني: ولكل منهما وجه يعتمد عليه وأصل يرجع إليه. فهذا ما يتعلق بالسؤال الأول والعلم عند الله عز وجل⁽²⁾. وفيما ذكره دلالة على أن الأجوبة عن مثل هذه المطالب نسبية، وأنه حتى على فرض تمكن الطالب من العلوم، بل تضلعه فيها كما هي عبارته فإنه ومع ذلك لا يُوقف فيها على حد نهائي، ولا يتوصل في ذلك إلى جواب واحد مقنع للجميع. بل تراه كيف عاد بالعتب على السائل، لكونه اهتم بما أعرض عنه السلف والمحققون من الاهتمام بالتساؤل عن سبب كون كذا على هذا الشكل أو ذلك، أو لماذا ورد هنا خلاف ما ورد هناك. وهو توجيه للنظر في كلام الله إلى ما ينفعه من العمل لا ما يشغله عنه.

ب - التحليل والتدليل: وبالاتقال إلى بداية القرن الثاني عشر وعلى نفس النمط أو أعقد يستمر تناول التفسير على شكل دروس تخصصية، يتم فيها استعراض آخر مباحث النحو والبيان والمنطق والأصول... وعلى الطريقة التي انتهت إليها الصياغة العلمية في تقديم هذه الفنون. ففي تفسير الأمير المالكي للبسملة، تراه يقف طويلاً عند البسملة، وهي وقفة سبقه إليها كثير من المؤلفين لكون

(1) وردت الأبيات منسوبة إلى امرئ القيس وقد شأبها كثير من التحريف فأثبتناها صحيحة ديوانه إذ الشعر رواية.

(2) المعيار المعرب، للونشريسي. المصدر السابق 326/12.

أعمالهم جميعا جاءت مفتحة بالبسملة. ولأجل ذلك تناولها المؤلفون حتى أحال بعضهم على بعض فيها مخافة التكرار، وهو ما قد وقع فعلا بجميع تفاصيل الاختلاف والذي لم يكن قليلا رغم قصر الآية الكريمة. «المبحث الثاني في الباء: اعلم أن الباء كبقية حروف الجر تأتي لمعاني مختلفة مفصلة في كتب النحو فيرد سؤال: هل هي من الألفاظ المشتركة لاشتراك عين بين معانيها؟ وتحقيق جوابه أن الباء مثلا لها اعتباران: الأول: اعتبارها بالنسبة لمعانيها الكلية، كالاستعانة والمعية إلخ... والثاني: بالنسبة إلى أفراد كل معنى كلي كالاستعانة بالقلم على الذبح. وهكذا وفي كل اعتبار قول يخصه القول في الاعتبار الأول. اعلم أن المعاني الوارد فيها حرف الجر إما أن تكون متبادرة من حرف آخر فيحكم أن هذا الحرف مشترك فيها وضعا كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة والمعية بالنظر للباء. فالباء مشتركة بين هذه الأمور قطعاً. أو أنها لا يتبادر من غيرها مع كونها وردت لها في العربية والأصل الحقيقة. وأما إن كانت متبادرة من حرف آخر غيره كالابتداء والانتهاى بالنظر للباء فإن الأول متبادر من لفظ «من»، والثاني من لفظ «إلى» فهذا وقع فيه خلاف البصريين رد⁽¹⁾ من أصله؛ لأن مذهبهم أن المعنى إذا تبادر من حرف جارّ فهو له ولا ينوب عنه غيره فيه؛ فبان أن أحرف النصب والجر كذلك. فإن ورد ما يوهم ذلك أولوه، إما تضمين كما في قوله:

شربتُ بها البحرَ ثم ترفعتُ *** مني لججٌ خضرٌ لهن ينيحُ.

وهكذا راح المفسر يقرر القواعد ويدفع ما يرد عليها من الاستثناء، ويستشهد بشعر الشواهد، ويعود على الشاهد بالشرح، ويجمع له نظائر من القرآن ... وبغض النظر عن سلامة ما يقوم به المفسر أو ما انتهى إليه آخرها من النتيجة فإن قارئ التفسير غير المتخصص قد خرج نهائياً ومن أول سطر في تفسير هذه الكلمة الشريفة وسيطول خروجه في غيرها ما دام التفسير غير موجه له تماماً كان في التأليف أو في درس بالمسجد على نفس النمط والوتيرة.

(1) كذا بالأصل وهي غير واضحة.

وأضاف إلى ما قرره شاهدا قوله: «فلا يسلّمون الباء هنا بمعنى: من، بل يقولون شربت منه معنى روين، والباء باقية على معناها. وكما في «وأحسن» في ﴿إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ﴾، فلا يسلّمون الباء بمعنى إلى بل هي على معناها. وأحسن مضمن معنى لطف. وإما بتجوز كقوله تعالى ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ فالاستعارة المشهورة على مذهبهم، ومذهب جمهور الكوفيين، وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا شذوذ. قال في المغني: وهو أقلّ تعسفا. فعليه حرف الجر مشترك وضعاً بين جميع ما ورد له. ولا ينافيه ذكر النيابة لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادراً من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر حكموا بأن الآخر نائب. وإذا كان كل منهما يستعمل في حقيقة فمن هنا يقال إن في الآية المتقدمة على مذهبهم بمعنى على ولا تجوّز ولا شيء. فحقق هذا المقام فكثيراً ما تقع فيه الأوهام.». وهذا التقديم بالشكل الوارد في النص قد يكون واضحاً لمن تخصص في دراسة هذه البحوث، ولكن غيره ممن لم تتح له هذه الفرصة لا يستطيع أن يفهم ما يقرأ بسهولة، ولا أن يتابع ما يسمع من هذا اللون من التفسير مكتوباً أو مسموعاً.

وأسوق هنا نصاً من هميان الزاد للشيخ محمد بن يوسف اطفيش ففي الأول منهما تفسير المؤلف لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119]. فقد قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ» فيما لا يرضاه «وكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» قولاً وعملاً ووعداً ونية وتوبة، كالنبي صلى الله عليه وسلم، والمهاجرين والأنصار، والثلاثة المخلفين إذ صدقوا ولم يعتذروا بباطل، وصدقوا في توبتهم، فإن الصدق يهدي إلى البر، والكذب [يهدى] إلى الفجور. قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا يصلح الكذب في جد ولا هزل، ولا أن يعد أحدكم صبيّه ثم لا ينجزه. اقرءوا إن شئتم: «وكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» فهل فيها من رخصة. وجاء بالصدق بعد قصة الثلاثة وأمر به تنبيهها عليه، وإغراء به، إذ نفعهم وذهب بهم عن منازل المنافقين. كما يعترض في أثناء الكلام بما يجب التنبيه عليه، وقد قيل: هم الثلاثة، أي: كونوا معهم في الصدق والثبات. فوضع الظاهر موضع الضمير مدحاً لهم بالصدق. وقال الكلبي: الخطاب لمن آمن من أهل الكتاب أن يكونوا مع المهاجرين والأنصار، وفي جملتهم وصدقهم. وقيل: لمن تخلف من الطلقاء عن تبوك. وقيل: كونوا مع المهاجرين في الهجرة فهاجروا مثلهم، ويلزم على هذا أن تكون الآية قبل الفتح وهو ضعيف.

وفسر أبو بكر رضي الله عنه الصادقين بالمهاجرين، لما قالت الأنصار يوم السقيفة: منا أمير ومنكم أمير، قال: مَنْ الصادقون في قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: 8]؟ الآية، قالوا: أنتم. قال: فإنه يقول: ﴿وكونوا مع الصادقين﴾ فأمركم أن تكونوا معنا، ولم يأمرنا أن نكون معكم، نحن الأمراء وأنتم الوزراء، وفسر بعضهم مع بمن. قلت: يردّه أن معنى الاسم المطابقي لا يكون كمعنى الحرف، بل يكفي في ذلك أنه إذا كان الإنسان على ما كان عليه الآخر من حال صح أن يقال: إنه معه، وقرأ ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وكونوا من الصادقين﴾⁽¹⁾.

والشاهد في هذا النص ما أورده من الاستدلال بما يتصل بالموضوع من أنواع الدليل كان رواية بعد التثبت من صحتها، أو وجهاً بيانياً أو إحالة على مفسر من مفسري السلف... إضافة إلى ما ارتآه المفسر بنفسه من وجوه نظر تحتلها الآية، ولم يرسل الأمر على إطلاقه بحيث يعرض معنى واحد غير مشفوع ببرهان ترجيحه. وهذا النص إنما مثلنا به للتدليل والتحليل لا للتخصيص الفني إذ بإمكان القارئ العادي هنا أن يلم ببعض المعنى إذ كانت تفاسير الشيخ اطفيش رحمه الله ليست على وتيرة واحدة.

وقارئ تفسير الشيخ اطفيش يلاحظ تسميته بتيسير التفسير، وأنت على علم أنه إذا كان هذا هو التيسير فما هي الدرجة التي فوقه، وأن القارئ يجد نفسه مسحوباً إلى دوامة من الأقوال والتوجيهات بغض النظر عن صحتها، لا تحسم مجال القول في الآية ولا في غيرها، عند المفسر ولا عند مفسرين آخرين، فقد عاد الشيخ اطفيش في تفاسير له لاحقة إلى نفس المواضع السابقة وقرر فيها هنالك خلاف ما أتعّب راحلته عليه هنا. رحمهم الله ورضي عنهم وأجزل لهم عطاء السبق والصدق.

وإذا أفقت مما كنت فيه أيها القارئ فعُدْ إلى تمام ما كان فيه المفسر وهو حدود قوله: ﴿يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ الْقُبُورِ﴾ كأنهم جرّادٌ منتشرٌ حال ثانية، ووجه الشبه الكثرة والانتشار، وعدم اللباس، واستصحاب شيء، والعجز والمهانة، وكذا هم كالفاراش المبثوث، وقيل: أولاً كالفراش في الضعف

(1) تفسير هيمان الزاد للقطب اطفيش. 117/6.

وعدم الاهتداء إلى موضع، وثانيا كالجراد، والجراد نثره حوت من البحر كما جاء في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم أهلك صغاره واقتل كباره وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهه عن معاشنا وأرزاقنا انك سميع الدعاء» «ف قيل: يا رسول الله تدعو على جند من جنود الله تعالى بقطع دابره؟ فقال: «إن الجراد نثره حوت من البحر» أي أنه يوجد من الحوت بعد قطعه، فالسنة قتله، لأنه مفسد. روي أنه انقطع على عهد عمر رضي الله عنه فاغتم لذلك، فبعث راكبا نحو اليمن، وراكبا نحو الشام، وراكبا نحو العراق، فأتاه المبعوث نحو اليمن بقبضة من جراد، فألقاها بين يديه، فقال: الله أكبر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «خلق الله تعالى ألف أمة، ستمائة في البحر وأربعمائة في البر، فأول شيء يهلك من هذه الأمم الجراد، فإذا هلك الجراد تابعت سائر الأمم في الهلاك، مثل نظام انقطع سلكه». والله أعلم⁽¹⁾. فمع أنه من التأليف المتأخر للشيخ كما يبدو من خلال عنوانه «تيسير التفسير»، ومع أنه استكثر فيه من شواهد الآيات والروايات إلا أن كثرة التوجيه النحوي تجعل حركة ذهن القارئ العادي وحتى المتوسط تنقطع بسبب ما يراه من المعارف التخصصية في نص التفسير. والتيسير بحرٌ بعيد الساحل.

وأختم بهذا النص لمفسر معاصر وهو وإن كان يقر بظاهر التفسير ويورده في بيان الآية إلا أنه يردفه بما يسميه هو لسانُ الروح، يقول الشيخ أحمد بن عليوة في تفسير الباء من بسم الله الرحمن الرحيم: «إن الضمير الساكن المفهوم من خَفَضَ الباء المؤول في بعض الألسن على ما يقتضيه السر المصون «بي كان ما يكون»، هو راجع لصفة الفعلية المعبر عنها بالقبضة النورية في السنة الصوفية، فهي القائلة: «لحضره القدم والكنز المطلسم على لسان الباء للاسم الأعظم». في اسم الله فأنت أظهرتني كما أنا أظهرتك، فكما أنك رفعتني رفعتك، وعرفتني عرفتك وأنشد لسان حالها قائلاً:

فلولاك ما كنا ولولاك لم تكن *** فكنت وكنا والحقيقة لا تدرى

فإياك نعي بالمعزة والغنى *** وإياي نعي بالفقر ولا فقرى

(1) تيسير التفسير 456/10.

فالتقدير بالمقدور قادر، والبصير بالمبصور باصر. وهكذا النظائر. ولما كانت الأفعال مظهرا للأسماء والصفات دون الذات التصقت الباء بالاسم دون المسمى الذي هو الله لتكون إشارتها عائدة عليه في الإظهار. وأما الذات فهي التي أوجبت لها الإضمار؛ لأنه تعالى ظاهر بذاته ما لم يعتبر الفعل وإلا كان باطنا بذاته ظاهرا بصفاته»⁽¹⁾.

وبغض النظر عن رأي القارئ المعاصر والمحتاج لتفسير كلام الله تعالى سواء كان من أتباع الشيخ المؤيدين لكل ما يراه تفسيرا للقرآن، أو كان مخالفا متربصا، فإن ما ورد في النص أشبه بالرموز التي يحتاج قارئها على تقدير أنها من التفسير إلى معرفة بيان معانيها الاصطلاحية قبل أن تساق بيانا لكلام الله تعالى.

ج - تحكيم المقررات المذهبية في التفسير:

- التزام مقررات العقائد: ظل المفسر لقرون طويلة محكوما بمذهبه في العقيدة لا يتعداه، ويقيم له الأدلة بمناسبة التفسير وغيره. ولعله لا يجد فرصة كالتفسير لتحقيق ذلك من أقرب طريق، وإنما يتفاوت المفسرون من نفس الخطأ أو من طوائف مختلفة في درجة التزام القواعد الصحيحة في التفسير، والتي يجملها الظواهر المقررة، وحمل كلام الله بعضه على بعض بدل ضرب بعضه ببعض...

وأذكر الآن لمحمد بن يوسف السنوسي (895هـ/1490م) تعليقا على نفس الشاكلة عند قوله تعالى و(الملك) و(العالون) من تفسير سورة الفاتحة، فقد قال: «جمع سلامة على غير قياس، مفردة عالم، وهو كل موجود سوى الله تعالى. جمع إشارة إلى اختلاف أنواعه وأشكاله، وحياته وألوانه، وسائر صفاته، وكثرة أفراده. ولا شك أن الثناء على الله تعالى بهذا الوصف العام يحقق ما دلت عليه جملة الحمد قبله من أن كل كمال وتكميل إنما هو لله تبارك وتعالى؛ لاستلزام هذا الوصف انفراذه تعالى

(1) البحر المسجور في تفسير القرآن ببحر النور، أحمد بن عليوة. 20/1.

بجميع صفات الألوهية، وانفراده جلّ وعلا باختراع جميع الحوادث التي من جملتها كلُّ نعمة، وكلُّ كمال حادث.⁽¹⁾

وهذا المقدار إلى ههنا يبدو فهمه متاحا لقارئ التفسير، إذ لا يتوقف ذلك على غير قراءة ما ذكره المفسر، ولكن المفسر لم يذكر ذلك إلا مقدمة لما يأتي بعده من ربط كل ذلك بمباحث التوحيد الدقيقة، والتي كان السنوسي لا يترك مناسبة إلى ربطها بها، وأقام البرهان الكلامي على سلامة مضمونها. انظر عقب هذا إلى نص ما قال بعبارة الزمخشري في طرح السؤال ثم الجواب عنه: «فإن قلت: إنما يتم الاستدلال بهذا الوصف على ما ذكرت إذا عُرفَ بالبرهان القاطع حدوث جميع العوالم، ووجوب استنادها إلى المولى تبارك وتعالى حتى يلزم أن يكون ربّاً لجميعها، ولا دلالة لهذا الوصف على ذلك؛ فلا يكون وحده برهاناً تاماً على ما قبله. قلت: بل هو برهان تام في غاية التمام؛ لأنه قد أدمج في هذا الوصف برهان حدوث جميع العوالم، وذلك مأخوذاً من كل واحد من لفظي المضاف والمضاف إليه. أمّا لفظ المضاف فلاشعاره بالتربية الملزومة لتغير العوالم المراتب من حال إلى حال، وكلُّ متغير حادث. إذ التغير بالقبول أو بالحصول يستلزم ملازمة المتغير لأحوال حادثه، وملازم الحادث فهو حادث. والعوالم أيضاً لملازمتها للتغيرات بالحصول أو القبول كلها حادثه، وإذا كانت حادثه وجب استناد جميعها للفاعل المختار؛ لاستحالة اندفاع عدمها الأصلي، واتصافها بالوجود العرضي الجائز بلا فاعل. فقد بان بهذا أخذ برهان الحدوث للعوالم كلها، ووجوب استنادها إلى المولى تبارك وتعالى من لفظ (رب) المضاف.»⁽²⁾

وما ذكره وإن كان لا مجال لمناقشته هنا إلا أنه ليس من صلب التفسير، فمكانه في كتب الكلام، وإنما المقصود الدلالة على شكل التفسير الذي كان متاحاً في التأليف، وربما وغالب الظن حتى في التدريس في المسجد. وأما في المدارس فإن الذي ذكرته هنا والذي قبله وما يأتي بعده كان طبيعياً جداً،

(1) المواهب القدوسية السنوسي الباب الخامس.

(2) المواهب القدوسية السنوسي. الباب الخامس.

وهو الشكل السائد بل المطلوب في زمان المفسر على الأقل لكونه موجّهاً إلى الطبقات العليا من طلبة العلم.

وأعود إلى الأمير المالكي (1226هـ/1811م) في تفسير البسملة بعد أن توسع فيما يتعلق بها من مباحث النحو والعربية فقد قال: «اعلم أن البسملة في الأصل مصدر كدرجة والمصدر وهو تأثير الفاعل عن تعلق قدرته بالمفعول، فهو أمر اعتباري نسبي وهو بهذا المعنى لا ينسب إلا للفاعل الثاني الحاصل بالمصدر وهو أثر التأثير أعني الفعل الذي تقارنه القدرة كالحركات، ويقال له بهذا المعنى حدث مجدوثة عن فاعل ومفعول مطلق؛ لأنه مفعول الفاعل وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل بالمعنى الأول فيقال فعل الفعل أي أثر الأثر. وهو بهذا المعنى ينسب للفاعل من حيث وقوعه منه، وللمفعول من حيث وقوعه عليه. ثم قد يوجد أمر آخر غير هذين المعنيين كالكون ضارباً أو مضروباً، وكالألفاظ المسموعة في فعل القول. وكلها خارجة عن المعنى المصدري والحاصل به، ويستعمل فيها المصدر مجازاً كاستعماله في الفاعل كعدل بمعنى عادل. وأما المعنى المصدري والحاصل به مذهب بعض فضلاء الروم إلى أن صيغ المصدر حقيقة فيهما زاعماً أنه مذهب السيد، ونقل عن حسن جلي على المطول أنه حقيقة في المعنى المصدري مجاز في الحاصل به. والذي أفهمه أنه [قد] عكس، وهو أنه حقيقة في الحاصل بالمصدر مجاز في المعنى المصدر مرسل علاقته اللزوم من الأثر والمؤثر. وذلك أن العرب كانت تستعمل المصادر مريدة بها الحركات والسكنات التي يعقلها الفاعل. أما تعلق القدرة فلا يعرف أنه معنى المصدر إلا من دقق النظر في العلوم وما كان متبادراً في استعمال العرب بدون قرينة يحكم عليه بالحقيقة وليس هذا مما يقال: العوام كالهوام لا عبرة بهم. إذا انفرد⁽¹⁾ هذا فالبسملة حقيقتها إما تعلق القدرة بحركة اللسان والشفيتين عند قول (بِسْمِ اللَّهِ) ونفس الحركة المذكورة على ما سبق فأطلقت على لفظ بسم الله المسموع بالأذن مجازاً ما إطلاق الشيء على لازمه المسبب عنه ثم تجوزاً مجازاً على

(1) كذا بالأصل ولعله تقرر هذا...

مجاز وأطلقوها على بسم الله الرحمن الرحيم كلها من باب تسمية العام باسم الجزء وصارت حقيقة عرفية فيه بحيث لا يفهم عرفاً من البسملة عند الإطلاق إلا بسم الله الرحمن الرحيم...»⁽¹⁾.

وهذا التمثيل هنا مع ما قبله وما بعده مما لم يذكر مثال جيد لما آل إليه التفسير، وما أتيح لقارئ التفسير في المعاهد العلمية الكبرى كالأزهر وغيره... ولا شك أن هذا فائدته قليلة لغير المتخصص، وأما هو فعلى فرض فائدته فإنه لم ينته إلى مسلم، بل يظل الخلاف وما نقل فيه من الخلاف سائداً ووجهات النظر متقاربة. على أن هذا كان نهاية ما وصل إليه التفسير المدرسي من الإغراق في المباحث العقيمة، والمقالات الهامشية عن التفسير المحتاج إليه وما يمكن أن تعم الفائدة منه. إن هذه المقادير من التفسير توحى أن القرآن غير واضح إلى الدرجة التي يتطلب فهمه كل هذا التفصيل، وهذا الإسهاب في حشر الأقوال بأدنى مناسبة. وقد قال بعض المفسرين وكتب ذلك وهو ههنا بأرض المغرب وبعد أن اطلع على شكل من أشكال التدريس السائد أسوة بغيره مما كان سائداً بالمشرق وهو الشيخ محمد عبده عن التفسير الذي أراد أن يكتبه على جزء عم بعد تأكيد الطلب على ذلك من بعض الجهات الخيرية بلبنان تحديداً أن يسكتب تفسير تكفي مجرد القراءة لفهم ما كتب. فقد قال: « وقد بذلت جهدي أن تكون العبارة سهلة التناول خالية من الخلاف وكثرة الوجوه في الإعراب؛ بحيث لا يحتاج في فهمها إلا أن يعرف القارئ كيف يقرأ أو السامع كيف يسمع مع حسن النية وسلامة الوجدان. »⁽²⁾.

- التزام مقررات المذهب الفقهي: ومن خصائص هذا التفسير التزام المفسر فيه بمقررات المذهب الفقهي ولو عرض فيه للاختلاف وقام باستعراض الأدلة وتخريجها على قواعد الأصول... وذلك أن خروج المفسر عن ذلك يكاد يكون ممنوعاً، لارتباط ذلك بالفتوى والقضاء وما سبق إلى المخيال الاجتماعي من المعارف الفقهية العملية خصوصاً.

(1) تفسير الفاتحة لمفسرين جزائريين، مخطوط لصاحب البحث. ص: 11.

(2) تفسير جزء عم للشيخ محمد عبده. (دار الكتب الجزائر ط: 01، 1982م) / 05.

وأضرب هنا أمثلة للاستشهاد فقد أورد السنوسي الاختلاف الوارد في مكان البسملة من الفاتحة، فقد قال «قد اختلف السلف والخلف في التسمية في أول هذه السورة؛ فمنهم من جعلها آية منها، ومنهم من جعلها للاستفتاح خارجة عنها وهو الصحيح»⁽¹⁾. والعبارة الأخيرة تفيد ترجيح المؤلف للقول بنفي أن تكون البسملة آية من الفاتحة، على أنها آية من سورة النمل كما هو مقرر في محله. ولم يكلف المفسر نفسه عناء الاستدلال لهذا الترجيح بل أحال المطالع لتفسيره إلى ما هو معلوم له من الخلاف في ذلك.

والمضمون التفسيري للآية «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» [المائدة: 06] عند الثعالبي هو نفس ما قرره الشيخ أطفيش ولو بعبارات مختلفة في تفاسيره وفي هميان الزاد بصورة أوفى حيث قال: «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»: بدخولهما في الغسل، فالأرجل معطوفة على الوجوه، فهي مغسولة لا ممسوحة، وهو مذهب الجمهور ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد، وهو فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ومن بعدهم. وهو أحوط، وهو قراءة نافع وابن عامر والكسائي حفص عن عاصم. هو النص في حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال: «ويل للأعقاب من النار»؛ فأخبر أبو هريرة أن الرجل غسل رجله، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أقره على الغسل، وما نقم عليه شيئاً إلا أنه لم يغسل عقبه، فأفاد أن غسل القدم واجبة بعقبها»⁽²⁾. وقطعا للاحتمال الذي تقدمه قراءة «وَأَرْجُلُكُمْ» بالكسر. ساق من السنة النبوية أحاديث صحيحة تبيانا للغسل المذكور والذي تفيده قراءة الجمهور.

فقد استدلل بحديث «عن عمران مولى عثمان بن عفان أنه دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجله ثلاث مرات إلى الكعبين، ثم قال: رأيت رسول الله

(1) تفسير السنوسي ضمن المواهب القدوسية، الباب الخامس.

(2). تفسير هميان الزاد، للشيخ أطفيش. 4/ 233.

صلى الله عليه وسلم توضعاً نحو وضوئي هذا، ثم قال: «من توضعاً نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه» فتراه قال غسل رجليهن وفي رواية أنه قيل لعبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري: توضعاً لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدعا بإناء فأفرغ منه على يديه ثلاثاً، ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثاً، ثم غسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً اليمنى، ثم اليسرى، ثم مسح رأسه إلى قفاه، ثم ردها إلى حيث بدأ، ثم غسل رجليه إلى الكعبين، فانظر قوله: غسل رجليه ولم يقل ثلاثاً فلعله يغسلهما تارة ثلاثاً وتارة مرة، لأنهما مظنة الإسراف في الماء، وهذا أولى من يقال أراد أنه غسلهما ثلاثاً فحذف ثلاثاً.⁽¹⁾

- التزام قواعد العربية النحوية والبلاغية: مما يشيع في التفسير المدرسي استعراض فنون النحو والبلاغة والبيان، وتقليب المفردة على بينائها الصرفي. وهذا وإن كان مفيداً وتحصل الفائدة منها لقارئ التفسير ويتمكن من تنزيل آيات القرآن الكريم شواهد للبلاغة والنحو العربي إلا أن ذلك مع تمام فائدته خصوص مع الاستغراق في الدرس اللغوي مكانه كتب البلاغة والنحو خاصة، ومذاهب النحويين والبلاغيين في ذلك مع تقرير المسائل وتحرير الدلائل، والانتصار لأقوال على حساب أخرى محررة بالبراهين والحجج...

فإذا انتقل الباحث إلى مفسر آخر وعلى بعد قرن يجد هذا اللون من التفسير مستمراً، والذي قد اتفقنا على تسميته بالتفسير المدرسي بسبب أنه يتوجه بالدرجة إلى طائفة من الطلبة من المفترض أنها تلقت مواد ذلك التفسير في المدارس، والتي قد انتهت بها مداركها إلى درجة من الرتبة العلمية المتخصصة، بحيث تيسرت لها جملة من فنون العلم على يد كبار مشايخ العلم في زمانه، وفي أكبر معاهد

(1). تفسير هميان الزاد، المصدر السابق. 4 / 233.

العلم أيضا. فعند يحيى الشاوي الجزائري (1096هـ)⁽¹⁾، وعند تفسير سورة النصر عند قوله تعالى (إذا جاء نصر) تعرض كعادته إلى ما قاله الزمخشري وأبي حيان، ويعقب على الجميع بما يختاره هو وذلك نص ما قاله في الموضوع المذكور: «ز: إذا منصوبٌ بسَّح، وهو لما يَسْتَقْبَل. والإعلام بذلك قبل كونه من أعلام النبوة⁽²⁾. ح: كذا قال الحوفي، ولا يصح، لأن الفاء يمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها؛ فيمنع الجواب أن يسلب على اسم الشرط، بل العامل في إذا الفعل الذي بعده على الصحيح المنصور في علم العربية، وإن كان المشهور غيرَه⁽³⁾. ت: يشير إلى القولين في ناصب اسم الشرط هل جوبه وهو مذهب المتقدمين أو شرطه وهو للمتأخرين. ونصروه بأن الجواب قد يقترن بما يمتنع عمله معنى لنصبه واستقبال الشرط وأجاب الجمهور بأنه إن اقترن بالعامل مانع جعل الجواب مقدرا والموجود دليله. ومثاله ما تقدم ما هو الجواب معنى على الصحيح من منع تقدم الجواب. وأما الجواب عن معنى الجواب، نحو: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك أمس فهو أنه على معنى إذا اعتنيت بإكرامك إياي اليوم فاعتني بإكرامي لك أمس أي: ألحظهما ولحظتهما مستقبل. ففي الآية يكون العامل سبح محذوفا خاليا من الفاء⁽⁴⁾. وواضح أن القارئ العادي ولو في هذا الموضوع من السور القصار لا يستطيع أن يلم خصوصا بما ذكره المؤلف تعقيبا. وإن كان هذا لا يمنع تناوله على الطريقة التي عرض لها المؤلف، ولكن الملاحظة تكون من جهتين: الأولى أن كتب التفسير قد اتَّخَمَتْ ومنذ قرون طويلة بهذه المباحث فلا طائل من ورائها. والثانية أن ذلك كثيرا ما كان يقع بديلا عن التفسير لعموم المؤمنين ممن يطلبون

(1) يحيى بن عيسى أبو زكريا، الشاوي من كبار العالمين بالنحو، والتفسير، من أهل الجزائرها نشأ وتعلم، وحج سنة 1074هـ وعاد إلى القاهرة فتصدر للاقراء بالأزهر الشريف، ثم رحل إلى تركيا فمَرَّ في طريقه على دمشق ولقي الأعلام من رجالها ورجع إلى القاهرة. وفي سنة 1096هـ ذهب للحج فمات وهو في السفينة، ونقل جثمانه إلى القاهرة ودفن بالقرافة الكبرى. معجم أعلام الجزائر (ص: 186).

(2) الكشف لمحمود جار الله الزمخشري 333/7.

(3) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي: 33/11.

(4) المحاكمات بين الزمخشري وابن عطية، ليحيى الشاوي الجزائري (مخطوط: لوحة 314 الوجه الأول).

فهم المعاني الأصلية لكتاب الله، وربما غلبت هذه المباحث على الدرس العام الذي يقيمه المفسر في المسجد.

- التزام المذهب الصوفي: لا يخلو التفسير المدرسي ههنا في الجزائر عن تناول الصوفي فقد كان ذلك مذهبا في التفسير ظهر قديما بالشرق، واستقرت مكانته بعد أخذ ورد وجدال طويل، وخرجت مذاهبه الأصيلة من بين فرث ودم خالصة للناظرين، بها كلام المشايخ وسادة الطريق ممن تربوا على مائدة القرآن، وفهموا هدايته للإنسان، وساروا يتعلمون ذلك بالسنة ووفقها، ويعلمونها الناس وكان أن حملت تفاسيرهم آثار فهمهم فجاء التفسير مصطبغا بتلك المصطلحات والرسوم. وربما أغرق المفسر المنتمي للتصوف بحر العصور في ذلك فعسر على الناظر تبين معالم الطريق، وأضحى الأمر من باب التخصص لا غير كما حدث في غير التصوف من الفقه وعلم الكلام وموضعات البيان...

وربما التزم المفسر الظاهر يذكره في تفسيره ويلتزم به وينطلق منه بالتوسع إلى معاني واردة بالإشارة، وربما اكتفى المفسر بمعاني الإشارة بما توحى به الدلالة السليمة بنظره. ونحن نسوق من هذا وهذا غير ملتزمين بترتيب. إذ كان القصد مجرد الدلالة على الوجود بكتب التفسير المدرسي لا غير.

فالتجاني رحمه الله مع أنه التزم أن يفسر بالإشارة المقادير التي سئل عنها من الآيات، ولم يقدم أمامها التفسير بالظاهر، إلا أنه صرح بكون ذلك الظاهر مقصودا، وأن غيره مما يحمل عليه، وهو من قبيل التوسع في الدلالة على ما أستخدم عليه القوم لا غير. وأن هذا الظاهر لا يصرف عن مدلوله إلا إذا أدى ذلك إلى مستحيل، فقد قال في شأن ما ورد عن داود عليه في قصة الخصمين من سورة (ص)، وكان قد سئل عن ذلك فأجاب بعد نص السؤال: « وسألت شيخنا رضي الله عنه عما ذكره بعض المفسرين في حق سيدنا داود عليه السلام. وأنه تمنى بقلبه وأمر الرجل بكذا ليفعله وكذا وكذا؟ فأجاب رضي الله عنه بقوله: قال معاذ الله أن يصدر هذا من المعصوم وإنما حكى الله عنه أن الخصمين اختصما في نعمة من الغنم لا غير كما قال كما قال الله ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً﴾ [ص: 23] إلى قوله ﴿وَأَنَابَ﴾. ومن المعلوم عند المحققين أن القرآن لا يفسر إلا بالخبر الصحيح لا يصرف عن ظاهره إلا إذا كان ظاهره يلزم منه المحال. وكلا الأمرين منتف ههنا فلا خبر صحيح مفسر للآية يعتمد عليه ولا قرينة تصرفها عن الظاهر. وإذا فهمت هذا تبين لك أن الآية على ظاهرها وليس كما

قليل من التأويل الذي لا ينبغي أن يذكر حتى في صالحه عامة المؤمنين؛ فكيف يقال في صفوة الله هذا التأويل الشنيع نعوذ بالله من التخليط.⁽¹⁾ والذي أقره هنا أن التفسير الإشاري هو من قبيل التوسع في المعاني التي أفادها الظاهر لا من قبيل إبطال ذلك الظاهر، وذلك من خلال ما تم الاطلاع عليه من تفاسير الجزائرية والتي تضمنت التفسير الصوفي كما هو عند الخروبي وابن عليوة، أو اقتصرت عليه في التفسير كما عند الأمير عبد القادر في المواقف.

وأسوق فيما يلي نصا من كتاب المواقف للأمير عبد القادر، وهو إن لم يكن مدرسيا بنفس النمط الذي سبق من النصوص أعلاه إلا أنه تفسير مدرسي بشكل مغاير لكون مباحثه عصية نوعا ما عن الفهم العادي، لما تتضمنه وتصاغ فيه من قوالب اصطلاحية دقيقة خاصة بعلم التصوف. واخترت أوضح النصوص للتدليل على غيرها كما في قوله: عند تفسيره بقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ فَبَأْيُ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمان: 19-20]: فقد عدل عن التفسير بظاهر ما تقتضيه اللغة من المَرَج والالتقاء، ووجه الآية إلى معنى لا يخالف الظاهر، ولكنه لا يقتضيه؛ فقد قال: «فالبهران الشريعة والحقيقة، والبرزخ بينهما العارف، فلا تبغي الشريعة على الحقيقة، ولا الحقيقة على الشريعة. فهو دائما بين ضدين ومشاهدة نقيضين، يَنْفِي وَيُثَبِّت، وينفي ما أثبت، لا يستقر به قرار ولا تطمئن به دار، متحرك ساكن، راحل قاطن؛ فهو كطائر يطير من غصن إلى غصن، والذي طار إليه هو الذي طار منه.»⁽²⁾ فالألفاظ وإن كانت واضحة إلا أن المعاني المقصودة لا تبين من خلالها، ولا يتم ذلك إلا ببيان زائد من المفسر من أهل التصوف على طريقة الاصطلاح الصوفي من مفهوم الشريعة والحقيقة، والعارف، والإثبات والنفي...

(1) جواهر المعاني، لابن حراز 1/ 116.

(2) المواقف، للأمير عبد القادر. 1/ 211212.

وأنت ترى أن المثقف المعاصر، والمطالع العادي لا يمكن أن يتبين المقصود ما لخم يوضح له معاني الأسرار الإلهية، والمعارف الربانية، ومعنى الإفشاء... وكلّ هذا على فرض التسليم بهذا الشكل من التفسير، أو بما فيه من المصطلحات الصوفية...

3 - منابر التفسير المدرسي:

أ - دروس التفسير بالمدارس: المدارس بوطن الجزائر تخرج عن حدّ الحصر لكثرتها، وإنّا أمثل لها بالمدرسة اليعقوبية بتلمسان، والتي كان يدرّس بها الشيخ ابن زاغو التلمساني، وقد حضر لديه القلصادي (891هـ)، وذكر ذلك في رحلته فقد قال عنه الحفناوي: «فوجد الشيخ في المدرسة يقرئ الطلبة»⁽¹⁾. بل إن تدرّس علماء الجزائريين لتفسير القرآن قد تجاوز حدود المدارس بأرض الوطن فاشتغل مثل الإمام المشدالي (866هـ) بالتفسير «حتى انتزع له تدرّس التفسير بقبة المنصورية»⁽²⁾. ومن الملاحظ أن التفسير بالمدرسة كان يتمّ غالبا للطبقة العليا من طلاب العلم بعد أن يكونوا قد اجتازوا مراحل التحصيل في علوم الآلة بالخصوص، من نحو وبلاغة ومنطق وعلوم الشريعة عموما... وما وصل إلينا من أنواع التفسير الذي اصطلحنا على تسميته: بالتفسير المدرسي هو من هذا النوع الذي تقرر فيه الكتب العالية ككشاف الزمخشري وحواشيه، وتفايسر أبي حيان الثلاثة، وأنوار التنزيل للبيضاوي وحواشي العَصْد عليه، والتفسير الكبير للفخر الرازي، والجلالين في أزمنة متأخرة...

ب - التأليف: والتأليف هو المصدر المستمر الذي خلد هذا الشكل من التفسير، وحمل مضمونه ومناهجه، ووصلت إلينا منه كبيرة في فترات مختلفة. وبإمكان الباحث أن يطلع تقييد البسيلي لتفسير شيخه ابن عرفة التونسي (803هـ)، مختصر الزركشي على الكشاف لمحمد بن يوسف السنوسي

(1) تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي (مؤسسة الرسالة . لبنان . ط: 02، 1985) 44/1.

(2) الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للسخاوي. 4 / 388.

(895هـ/1490م)، المحاكمات للشاوي (1096هـ)، المواقف للأمير عبد القادر (1883م)... وتفسير محمد بن يوسف اطفيش الإباضي المذهب من أهل غرداية بالجنوب الجزائري... وغير ذلك مما مر ذكره والنقل منه والتمثيل به.

ج - الفتاوى والردود: وورد التفسير عن كبار العلماء لبعض آيات مثل ما أورده من نصوص الونشريسي في المعيار عند قوله تعالى (ثم أورثنا الكتاب)، فقد رفع سؤال التفسير عنها إلى جملة من علماء الجزائر منهم السنوسي والتنسي (899هـ/1494م) وابن زكري (899هـ/1494م) في جماعة. وأيضا فيه نصوص ذكرتها قبل عن مراجعات وقعت بين المقرئ الجد وأبي الفضل التلمساني... وفي المعيار أيضا وغيره نص عن ابن مرزوق الحفيد (842هـ) في تفسير (نقيض له شيطانا فهو له قرين) امتحنه به طلبة تونس، وباغتوه بسؤال التفسير فأبدى رحمه الله وأعاد، وخاض في فنون من علم قل نظيرها.

4- نماذج مختارة من التفسير المدرسي:

وأسوق قبل التعليق نصا لإمام مفسر جزائري الأصل تعقب له هذا التحليل، وفيه «فكتب الفقيه العلامة سيدي أبو الفضل ابن الإمام⁽¹⁾ عقب كلام المقرئ ما نصه: الحمد لله قوله في الآية الأولى يدل على وجوب العمل بالراجح مما يمنع، وذلك أن (يَهْدِي) يحتمل أن يكون مفسرا بـ﴿يَدْعُو﴾ على نهج ﴿وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: 17]، وعلى هذا القول أن إجابة دعوته تجب؛ لأن الدعاء منه إلى التي هي أقوم بأوامر ونواه يوقف مع كان منها، وتارة يكون معنى (يَهْدِي) يرشد؛ وإرشاده من وجوه لا تحصر ولا تخصي. كما أن (التي) أيضا يحتمل أن يكون على ظاهره مقتضيا للتفضيل. ويحتمل أن لا. وذلك إذا لوحظ منه التوحيد إذ التشريع لم يختلف فيه؛ فلو قيل مثلا: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ على معنى أنه يرشد الناظر فيه إلى الحالة القويمة،

(1) أبو الفضل بن الإمام ستأتي ترجمته قريبا.

وذلك إذا نظر فيه مؤمن من الوجه التوحيدي، وما يقول إذا نظر فيه كتابي مسلم من وجه إنبائه عن قصصهم وأخبارهم مع أبنائهم فإن قال المراد مجموع القرآن من حيث هو مجموع، وكل آياته لا كلياتها، فيبقى النظر في الإشارة لماذا هي من قوله سبحانه ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ فتأمله⁽¹⁾. وفي المعيار تنمة هذه النقول فطالعتها سريعا للاستزادة.

وليس المقصود الوقوف على ما وافقه عليه أبو الفضل مما خالفه فيه، ففي كلامه هذا وهذا، وإنما المقصود التنبيه على طريقة معالجة ما ترشد إليه الآية، وما تدل عليه بوجه من وجوه الدلالات المحتملة، وقد ساق لأجل ذلك آيات وأحاديث يدعم بها قولها. بل استشهد ببيت من الشعر على سبيل الاستئناس لا الاستشهاد اللغوي المعروف. وقد كان التعقب تاما في جميع أجزاء الجواب، وهو إلى التخليط أقرب منه إلى التعقيب.

وكلام الإمامين يحتمله المقام إذ كانت المعاني المشار إليها يتضمنها الظاهر، وهي واقعة بوجه من الوجوه ضمن مدلولاته، وما استدل به كل منهما هي طريقة المفسرين عموما في القرن المشار إليه، وهم متأثرون في هذا المسلك بالزخشي إذ كان يهتم باستثارة المعاني الأصلية والهامشية. وقد أوردنا شيئا منه أعلاه فلا نطيل بإعادته.

وقد اقتصرنا على محل الحاجة إذ كان النص والتعقيب عليه طويلا. ولا ذكر فيهما لقول صاحب ولا تابعي، كما لم يعرجا على بيان الألفاظ الشريفة في الآية إذ كانت معلومة لمطالع التفسير. فمطالع التفسير هنا من العلماء، وأقل ذلك أن يكون من الطبقة العليا من الطلبة. وهذا اللون من التفسير هو الذي سنصطلح على تسميته بالتفسير المدرسي؛ لكونه كان يتم في المدارس غالبا وبين العلماء، ويمزج كثير منه بكلام المحققين في الفنون الشرعية واللغوية المختلفة.

5- نقد التفسير المدرسي:

(1) الجامع من الدرر المكنونة. نفس المصدر 292/1.

وإذا حاولنا تتبع خط السير لهذا اللون من التفسير، نجد أنه يتكرر عند ابن مرزوق في تفسير سورة الإخلاص على طريق الحكماء كما يظن من عنوانه وبعض النصوص التفسيرية عنه، وكذلك عند ابن زاغو، وتعقيبات أبي الفضل التلمساني على أجوبة المقرئ التفسيرية، وقد تقدم الكلام عليها... وأيضاً في بعض النصوص عن أبي يحيى الشريف كما يفيد كتاب المعيار للونشريسي، وبعض النصوص التفسيرية عن أبي الفضل العقباني، وكذلك في اختصار السنوسي لحاشية التفتازاني على الكشف.

وقد حاول الشيخ الثعالبي أن يقلل من حدة هذا الشكل من درس التفسير، في اختصاره لا تفسير ابن عطية، وما أضافه من الزيادات التفسيرية فجاء كتابه الجواهر الحسان قريباً من مدارك القارئ، وكذلك حاول المغيلي في تفسير سورة الفاتحة. وتقلل منه الشيخ أبو راس نسبياً، غير أن الأمر عاد بصورة واضحة في تفسير يحيى الشاوي وتفسير سورة العصر للأمير المالكي، والمواقف للأمير عبد القادر، وانتهى الحال تقريباً بتفاسير الشيخ اطفيش فقد جاءت في عمومها موعلة في التخصص بما لا يترك فرصة للقارئ متوسط المدارك أن يتابع كلام المفسر، ويلم بمقاصد التفسير.

ونقل هنا عبارة عن رجل عاصر نهايات التفسير المدرسي والبدايات الأولى للإصلاح منه، وقال بعد خوض في التفسير وعلومه ما يلي: «نكتة حكيمة: ومثال ذلك كما قال بعض الحكماء العارفين: يوم أن بدأ الناس يحكمون قواعد التجويد ويصححون الحروف حرموا التلاوة الخاشعة للقرآن الكريم، ومن يوم أن بدأ المفسرون يشقون الشعرة في التأويل والتوجيه أصبح علم التفسير قليلاً غريب الوجود»⁽¹⁾.

وبخلاف ذلك شهد القرن العشرين ومنذ البداية محاولات جادة وناجحة في التخلص من هذا اللون من التفسير، وخرجوا بالتفسير عن دائرة التخصص إلى الدائرة العامة بحيث يأخذ المفسر في الاعتبار المدارك المتاحة للمثقف الحديث، دون أن يفقد التفسير طابعه العلمي، ويتخلى عن بعض قواعد التفسير المعروفة، مع بعض التخفيف من شروط المفسر القديم.

(1) الفوز الكبير في أصول التفسير، ولي الله الدهلوي (دار الصحوة بالقاهرة، ط: 02، 1982م) 67/.

خاتمة

بما تعرضنا له من الإشارة المفهمة وبإيجاز إلى ما مرّ به التفسير في طوره المدرسي، نستخلص ما يلي:

- أن التفسير قد أصابه ما أصاب سائر العلوم الشرعية من حشر مقررات الفنون العلمية إلى ساحة التفسير ولعله يتم أحيانا بأدنى مناسبة،
- أن ذلك ظهر تقريبا أعقاب القرن الرابع، حيث ساد التفسير منطق واحد شرقا وغربا وما يأتي هو نسج على منواله إلى حد الإغلاق،
- حاولت بعض الأعمال أن تتخلص من ثقل المباحث الهامشية على التفسير إلا أن الصبغة الغالبة ظلت واحدة يحكمها التخصص الدقيق وعرض الأقوال لخصومتها، وتقيد المفسر المنتمي بلازم انتمائه هو المذهب الكلامي أو الفقهي أو الصوفي...
- أن التفسير المدرسي كان عند السنة كما كان عند الإباضية وبالمغرب كما هو كان بالمشرق وفي فترات زمنية متجانسة ثقافيا وعلى وتيرة واحدة.
- عند أول داع للتخلص من خصوصية التفسير المدرسي إلى ساحة التفسير الواسعة باتساع الشرائح المستهدفة والقضايا المعالجة، بمجرد حصول ذلك حوّل الشراع سريعا نحو التفسير الإصلاحي وبأبسط محاولات الانتقال.
- و كل حال فإن تركة التفسير المدرسي في نهاية التحليل ورغم جميع ما يقال تركة غنية ما دامت الأجيال قادرة على التواصل اللغوي مع مضامينها.



قائمة المصادر والمراجع:

1. اتجاهات التفسير في العصر الراهن، عبد المجيد عبد السلام (منشورات مكتبة النهضة الإسلامية - الأردن - ط: 03، 1983م).
2. الأعلام، خير الدين الزركلي (دار العلم للملايين - لبنان - ط: 15، 2002م).
3. البحر المسجور في تفسير القرآن بمحض النور، تحقيق يحي الطاهر بركة (المطبعة العالوية - مستغانم - الجزائر. ط: 03، بدون تاريخ).
4. البدر المنير مختصر تيسير التفسير - جزء عم _، للشبيبي (ضمن المكتبة الشاملة الإباضية. الإصدار الأول 2011م).
5. التعليم القومي والشخصية الوطنية، تركي رابع (المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر. ط: 01 - 1975م).
6. تفسير ابن عرفة، لمحمد ابن عرفة (نسخة إلكترونية بالمكتبة الشاملة الإصدار الأول 2010).
7. تفسير سورة القدر للأمر المالك، مخطوط خاص.
8. تفسير محمد بن يوسف السنوسي، ضمن المواهب القدوسية في المناقب السنوسي للملاي.
9. التفسير والمفسرون، الدكتور محمد حسين الذهبي (دار الكتب الحديثة _ مصر _ ط: 02، 1976م).
10. التفسير ورجاله، الفاضل بن عاشور (مجمع البحوث الإسلامية _ مصر _ عام: 1970).
11. التقييد الكبير للبسيلى. (نسخة إلكترونية بالمكتبة الشاملة).
12. تيسير التفسير لمحمد بن يوسف اطفيش
13. الحق لما اختلف فيه من الحق، مصطفى آل عزيز (دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط: 01، 1990م)
14. داعي الأمل ليوم العمل، لمحمد بن يوسف اطفيش
15. الدر الثمين في تفسير الكتاب المبين، للدكتور التواتي. ().
16. رياض الأزهار للخروبي الطرابلسي، مخطوط في الإنترنت.
17. الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للسخاوي.
18. عبد الحميد بن باديس مفسراً، حسن عبد الرحمان سلواي. رسالة ماجستير (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. ط: 01، 1981م)
19. لباب العلم في سورة والنجم، أحمد بن مصطفى العالوي المستغانمي (المطبعة العالوية - مستغانم - الجزائر. ط: 03، بدون تاريخ).

20. المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية، ليحيى الشاوي الجزائري، تحقيق محمد عثمان (دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1430هـ).
21. معجم المعارف والشمائل السنوسية، إعداد بلحاج جلول. مقدم لجائزة تراث الإمام السنوسي 2011م، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.
22. مفتاح علوم السرّ في تفسير سورة العصر، الشيخ أحمد بن عليوة.
23. المواهب القدوسية في المناقب السنوسية. مخطوط خاص، وقد طبع الكتاب مؤخرا.
24. نصوص من تفسير لعلماء جزائريين في كتاب المعيار المعرب للونشريسي. ج 11.
25. هميان الزاد لمحمد بن يوسف اطفيش

